E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.7/1998/PC/7/Rev.1
19 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات بصفتها هيئة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المخصصة لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة

الدورة الثانية

فيينا ، ١٦-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن النظر في مكافحة انتاج المخدرات وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة ، واقتراح استراتيجيات جديدة وطرائق وأنشطة عملية وتدابير محددة لتعزيز التعاون الدولي على معالجة مشكلة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

النظر في تقارير الاجتماعات غير الرسمية لما بين الدورات التي عقدتها اللجنة بصفتها هيئة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمكافحة الدولية للمخدرات

مشروع خطة عمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وتعزيز برامج ومشاريع التنمية البديلة

* يرد جدول أعمال الدورة في الوثيقة E/CN.7/1998/PC.1 .

V.98-51867

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد مجددا أن مكافحةالمخدرات غير المشروعة يجب أن تتم وفقا لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ، واستنادا الى مبدأ تقاسم المسؤولية ، وباتباع نهج شامل ومتوازن ، ومع احترام كامل للمبادىء المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأي سيادة الدول وحرمة أراضيها ، وبمراعاة تامة لحقوق الانسان ،

واذ تدرك أن الاستراتيجيات الفعالة لمراقبة المحاصيل يمكن أن تتضمن مجموعة متنوعة من النهوج ، بما فيها التنمية البديلة وانفاذ القوانين والابادة ،

وإذ تعرّف التنمية البديلة بأنها عملية تستهدف منع زراعة وتجهيز النباتات المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية بصورة غير مشروعة والقضاء عليهما من خلال تدابير تنمية ريفية مصممة خصيصا لهذا الغرض ، في سياق تحقيق نمو اقتصادي وطني مستدام وجهود تنمية بديلة في البلدان التي تتخذ اجراءات لمكافحة المخدرات ، واذ تدرك المميزات الاجتماعية الثقافية الخاصة للمجتمعات والمجموعات المستهدفة ، ضمن اطار حل شامل ودائم لمشكلة المخدرات غير المشروعة ،

وإذ تدرك أن مشكلة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية كثيرا ما تكون لها صلة بمشاكل التنمية وأن هذه الروابط تتطلب ، في سياق تقاسم المسؤولية ، تعاونا وثيقا بين الدول والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، والهيئات الاقليمية والمؤسسات المالية الدولية ،

وإذ تعي أن تحقيق الفاعلية القصوى في مكافحة تعاطي المخدرات يستلزم مواصلة اتباع نهج متوازن ، بتخصيص الموارد المناسبة لمبادرات تشمل خفض الطلب والعرض غير المشروعين معا ،

تؤيد الأهداف التالية للاستراتيجيات والبرامج والتعاون الدولي بغية كفالة فعالية المسعى المشترك الرامي الى خفض الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاسهام في التنمية البشرية المستدامة ،

أولا - الحاجة الى نهج متوازن لمواجهة علو مستويات الزراعة غير المشروعة

التحدي

١ - على الرغم من اعتماد اتفاقيات دولية تعزز حظر المحاصيل المخدرة غير المشروعة ، لا تزال مشكلة زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبتة القنب قائمة بصورة مثيرة للانزعاج وتبين التجارب السابقة أنه ليس هناك رد وحيد لتقليل زراعة المخدرات غير المشروعة وانتاجها والقضاء عليهما . ومن المحتمل أن تؤدي النهوج المتوازنة الى استراتيجيات أكفأ ونتائج ناجحة .

الاجراءات

٢ - ينبغي للدول أن تدين بشدة وأن تحث قيادات المجتمعات المحلية على أن تدين الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبتة القنب ، وغيرها من المحاصيل المخدرة غير المشروعة .

٣ - ينبغي للدول أن تكفل تنفيذ وانفاذ الالتزامات المحددة الواردة في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١[١] بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ،[٢] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨[٣] بشأن زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة . ويشمل هذا بصورة خاصة الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ اللتين تقضيان بأن تتخذ الأطراف التدابير الملائمة لمنع الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية وأن تتعاون على زيادة فعالية جهود القضاء عليها ، بما في ذلك دعم التنمية البديلة .

٤ - ينبغي للدول التي توجد فيها زراعة المخدرات غير المشروعة أن تضع استراتيجيات وطنية لتقليل المحاصيل غير المشروعة والقضاء عليها ، بما في ذلك أهدافا وغايات ملموسة وقابلة للقياس ، آخذة بعين الاعتبار الخطط الارتكازية الموجودة لمكافحة المخدرات . وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الرامية الى تقليل المحاصيل المخدرة وابادتها تدابير شاملة مثل برامج تجمع بين التنمية البديلة وانفاذ القانون وابادة المحاصيل .

٥ - ينبغي للدول أن تتخذ التدابير الملائمة لصوغ وتنفيذ خطط وطنية للتنمية البديلة ، وأن تنشىء المؤسسات اللازمة ، وكذلك اطارا قانونيا واقتصاديا واجتماعيا مناسبا .

٦ - ينبغي أن تكون برامج ومشاريع التنمية البديلة متسقة مع السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في المجتمعات الريفية المتضررة .

٧ - في حالات وجود هياكل انتاجية منخفضة الدخل لدى الفلاحين ، تكون التنمية البديلة أكثر استدامة وأكثر ملاءمة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من الابادة القسرية للمحاصيل المخدرة .

---

(١) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٥٢٠ ، العدد ٧٥١٥ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٩٧٦ ، العدد ١٤١٥٢ .

(٣) **الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، فيينا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، المجلد الأول** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.94.XI.5) .

ثانيا - تعزيز التعاون الدولي لأجل التنمية البديلة

التحدي

٨ - التنمية البديلة عنصر مهم لاحداث وترويج بدائل اقتصادية مشروعة ومجدية ومستدامة لزراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة ، كما أنها من العناصر المحورية لسياسات وبرامج تقليل انتاج المخدرات غير المشروع التي اعتمدت ضمن الاطار الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية . ومع أن مسؤولية تطوير وتنفيذ التنمية البديلة تقع في المقام الأول على كاهل الدولة التي تجري فيها زراعة غير مشروعة للمخدرات ، فسوف تحتاج الدول التي توجد فيها محاصيل مخدرة غير مشروعة الى التمويل المستمر ، على أساس التشارك في المسؤولية ، لدعم جهودها الوطنية الرامية الى ابادة المحاصيل المخدرة . ولا تتوفر في الوقت الحاضر موارد كافية لتمويل برامج التنمية البديلة على الصعيدين الوطني والدولي .

الاجراءات

٩ - يتوقف نجاح برامج التنمية البديلة على توفر التزام سياسي ومالي طويل الأمد من جانب كل من حكومات البلدان المتأثرة والمجتمع الدولي ، بغية دعم التنمية الريفية المتكاملة بمشاركة المجتمعات المحلية ، والانفاذ الفعلي لتدابير مكافحة المخدرات وتعزيز الوعي بين السكان المحليين بالعواقب السلبية لتعاطي المخدرات .

١٠ - ينبغي للمجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، أن تساعد الدول على مكافحة انتاج المخدرات غير المشروع وذلك بتوفير مساعدات مالية وتقنية كافية للتنمية البديلة ، بهدف تقليل المحاصيل المخدرة غير المشروعة والقضاء عليها . وينبغي تقديم هذه المساعدات ضمن سياق استراتيجيات المكافحة الوطنية لدى الدول المتلقية . كما ينبغي أن ترتبط هذه المساعدات بوجود التزام وطني وعزم سياسي قوي لدى الدول التي توجد فيها زراعة غير مشروعة ، بتنفيذ أحكام المادة ١٤ من اتفاقية ١٩٨٨ .

١١ - ينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ذات الصلة أن تتعاون ، ضمن نطاقات اختصاصها ، على دعم التنمية الريفية للمناطق والمجتمعات السكانية المتضررة بزراعة المحاصيل غير المشروعة .

١٢ - ينبغي تشجيع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الاقليمية على تقديم مساعدات مالية لبرامج التنمية البديلة .

١٣ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات أن يواصل دوره الحافز لدى المؤسسات المالية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والقطاع الخاص ، وأن يساعد الحكومات المهتمة على الاتصال بتلك المؤسسات لغرض تمويل ودعم برامجها ومشاريعها في ميدان التنمية البديلة .

١٤ - تُحض الدول على الاتفاق على آليات تعاون ثنائية بغية اقامة وتنفيذ مشاريع لابادة المحاصيل غير المشروعة وتحقيق التنمية البديلة في مناطقها الحدودية .

١٥ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى الى توفير المزيد من سبل الوصول الى الأسواق المحلية والدولية أمام منتجات مشاريع التنمية البديلة ، بغية التغلب على المشاكل المتصلة بالأسعار والتسويق الناشئة عن استبدال المحاصيل المزروعة لأغراض غير مشروعة بمنتجات لأغراض تجارية مشروعة .

١٦ - ينبغي ألا توضع برامج التنمية البديلة إلا للمناطق التي يمكن أن تجرى فيها مكافحة المخدرات وتحقيق التنمية بصورة وافية .

ثالثا - نهوج محسنة ومبتكرة للتنمية البديلة

التحدي

١٧ - تمثل التنمية البديلة عنصرا هاما في أي استراتيجية متوازنة وشاملة لمكافحة المخدرات ، ويقصد منها توفير بيئة مساندة لتنفيذ تلك الاستراتيجية . والقصد من ذلك الترويج لخيارات اجتماعية - اقتصادية مشروعة ومستدامة لصالح هذه المجتمعات المحلية والفئات السكانية التي لجأت الى الزراعة غير المشروعة باعتبارها وسيلتها المجدية الوحيدة للحصول على مورد للرزق ، والاسهام على نحو متكامل في استئصال الفقر . بيد أن الجهود المجتمعة وطرائق التخطيط والتنفيذ تحتاج الى مزيد من التحسين من أجل تدعيم العمليات القائمة وتنفيذ برامج جديدة ومبتكرة للتنمية البديلة .

الاجراءات

١٨ - ينبغي مراعاة ما يلي في برامج التنمية البديلة والتعاون الدولي في سبيلها :

(أ) أن تكون متوائمة مع الظروف القانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية الخاصة السائدة في منطقة كل مشروع ؛

(ب) أن تسهم في ايجاد فرص اجتماعية واقتصادية مستدامة من خلال التنمية الريفية المتكاملة بما فيها تنمية البنى التحتية التي تساعد على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية والفئات السكانية المتأثرة بوجود الزراعة غير المشروعة ؛

(ج) أن تسهم في ترويج القيم الديمقراطية من أجل تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية ، وأن تعزز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية من أجل تطوير ثقافة مدنية تنبذ الزراعة غير المشروعة للمحاصيل ؛

(د) أن تتضمن ، عند وجود تعاطي مخدرات في المجتمعات المحلية المستهدفة ، تدابير مناسبة لخفض الطلب ؛

[(هـ) أن تتضمن البعد الجنساني ، بكفالة ظروف متساوية للمرأة والرجل للمشاركة في عملية التنمية ، بما في ذلك تصميمها وتنفيذها ؛

(و) أن تراعي معايير الاستدامة البيئية ، آخذة في الاعتبار أهداف جدول أعمال القرن ٢١ . إذ تمثل برامج ومشاريع التنمية البديلة أدوات فعالة تستخدم لتفادي أي توسع أو نزوح للزراعة غير المشروعة الى المناطق الهشة بيئيا .

١٩ - ضمانا لاستدامة التنمية البديلة ، ينبغي تطبيق نهوج تشاركية تقوم على الحوار والاقناع وتشمل المجتمع المحلي بأسره ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، في تحديد مشاريع التنمية البديلة واعدادها وتنفيذها ورصدها وتقييمها . وينبغي للمجتمعات المحلية والسلطات الحكومية أن تضع أهدافا وغايات متفقا عليها بينها وأن تلتزم ، من خلال اتفاقات مجتمعية ، بالحد من المحاصيل المخدرة الى أن يتم القضاء عليها .

٢٠ - ينبغي أن ينظر الى بناء المؤسسات على الصعيدين الاقليمي والمحلي باعتباره عاملا يسهم في تحسين مستوى المشاركة في الأنشطة التي ترعاها برامج التنمية البديلة .

٢١ - ينبغي للدول أن تصمم برامج للتنمية البديلة واضعة السياق الاقليمي في اعتبارها . وينبغي للدول أن تتعاون ، بالوسائل الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف ، على تجنب انتقال الزراعة غير المشروعة من مكان أو اقليم أو بلد الى آخر .

رابعا - تعزيز أنشطة الرصد والتقييم وتبادل المعلومات

التحدي

٢٢ - كثيرا ما بذلت الدول جهودا جسورة للقضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبتة القنب . غير أن امكانات هذه الجهود لم تستغل بالكامل نتيجة لعدم كفاية المعلومات والتعاون على مستوى السياسات وعلى الصعيد التنفيذي . كما ظهرت في السنوات الأخيرة ، في بلدان أخرى ، زراعة وانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة ، ووصلت الى جميع المناطق الجغرافية . ويشمل ذلك الاتجاه الزراعة والانتاج في أماكن مغلقة وذلك باستخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة .

الاجراءات

٢٣ - ينبغي للحكومات في مناطق الانتاج أن تصمم آليات كفؤة ودقيقة للرصد والتحقق وذلك باستخدام أكفا الأساليب المتاحة لجمع البيانات وأكثرها فعالية من حيث التكاليف وأيسرها منالا .

٢٤ - ينبغي للحكومات أن تطبق نظم متابعة وتقييم تمكنها من رصد التأثير النوعي والكمي لبرامج التنمية البديلة ، وتعد استدامة خفض المحاصيل غير المشروعة واحدا من أهم معايير تقييم التنمية البديلة .

٢٥ - ينبغي للحكومات أن تتشارك المعلومات بشأن تقدير المحاصيل المخدرة غير المشروعة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، وبالتبادل مع سائر الحكومات ، من أجل زيادة التعاون الرامي الى القضاء على تلك الزراعة ؛ وينبغي أن تتضمن تلك التقديرات أيضا معلومات عن أسباب انتاج المواد المخدرة ونتائجه ، بما في ذلك ارتباطاته بمشاكل انمائية أخرى .

خامسا - الحاجة الى انفاذ القوانين في مكافحة المحاصيل غير المشروعة

التحدي

٢٦ - ينبغي للدول التي تطورت فيها في السنوات الأخيرة زراعة وانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة أن تعد تقديرات لمدى تلك المشاكل وأن تتبادل بالمثل تلك المعلومات . وينبغي لتلك الدول أن تدرج هذه الظواهر لدى صوغ وتنفيذ خططها الوطنية الرامية الى التصدي لمشكلة زراعة وانتاج المحاصيل المخدرة غير المشروعة .

٢٧ - حتى في حالات نجاح مشاريع التنمية البديلة ، لا يرجح أن يتخلى بعض القائمين على زراعة المحاصيل غير المشروعة وتجهيزها عن الانتاج طوعا لمجرد وجود فرص أخرى بالفعل ؛ فيجب أن يروا أن استمرارهم في الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات محفوف بالمخاطر .

الاجراءات

٢٨ - ينبغي للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل زراعة محاصيل مخدرة غير مشروعة أن تكفل استكمال برامج التنمية البديلة ، عند الضرورة ، بتدابير لانفاذ القوانين :

(أ) وتدابير انفاذ القوانين لازمة كتكملة ضرورية لبرامج التنمية البديلة من أجل التصدي لأنشطة غير مشروعة أخرى ، مثل تشغيل معامل المخدرات غير المشروعة ، وتسريب السلائف ، والاتجار غير المشروع ، وغسل الأموال ، وما يتصل بذلك من أشكال الجريمة المنظمة ، في المناطق التي تنفذ فيها برامج التنمية البديلة وفي المناطق الأخرى الواقعة على سلسلة الاتجار غير المشروع ؛

(ب) ويمكن للبرامج الشاملة لانفاذ القوانين أن تؤثر في ربحية المحاصيل المخدرة المزروعة زراعة غير مشروعة ، مما يجعل مصادر الدخل المشروع البديلة أكثر جاذبية وقدرة على المنافسة .

٢٩ - وعندما يكون هناك تورط اجرامي منظم في زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وانتاج المواد المخدرة ، يكون من الملائم بوجه خاص اتخاذ تدابير تنص عليها اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٨٨ مثل ابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة واتلافها واعتقال المتورطين .

٣٠ - في المناطق التي توجد فيها أصلا مصادر دخل بديلة مجدية ، يلزم اتخاذ تدابير انفاذ القوانين ضد استمرار الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة .

٣١ - في المناطق التي لم تؤد برامج التنمية البديلة فيها بعد الى توفير فرص دخل بديلة باقية ، يمكن أن يكون تطبيق الابادة القسرية خطرا على نجاح برامج التنمية البديلة .

٣٢ - ينبغي لجهود الابادة أن تستفيد من البحوث المتاحة وأن تكفل استخدام طرائق مأمونة بيئيا .

سادسا - المتابعة

٣٣ - نطلب الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات أن يبلغ لجنة المخدرات ، حسب الاقتضاء ، ومع مراعاة الحصيلة العامة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة ، بشأن متابعة خطة العمل هذه .

- - - - -